



COVID-19 Indirect Tax Management

Cash generation: Import VAT in KSA



Since Value Added Tax (VAT) was introduced in the Kingdom of Saudi Arabia (KSA) on 1 January 2018, Article 44 of the KSA VAT regulations has provided for taxpayers who import goods to both pay and simultaneously recover VAT through their VAT return, subject to authorization from the General Authority of Zakat and Tax (GAZT). However, that was not the position in practice, meaning that taxpayers had to pay VAT to Saudi customs on the value of their imports at the point of entry into KSA in order for those goods to enter into free circulation. Clearly for businesses importing significant amounts of goods on a monthly basis, the requirement to pay VAT immediately had a major impact on cash flow.

Furthermore, Article 44 of the KSA VAT regulations contains a number of conditions that need to be met in order for the GAZT to consider authorizing an application. These include the requirement for the taxpayer to be submitting monthly VAT returns and make imports of goods on a monthly basis; that in the previous 12 month period from the application date the taxpayer made all VAT return submissions and payments on time, as well as meeting all other VAT obligations; and finally that sufficient evidence is provided of the taxpayer's continuing financial stability. The VAT regulations provide for the GAZT to refuse applications where they deem there is a risk that VAT will not be paid, and until recently our understanding is that the majority of applications were still pending.

However, with effect from 18 March 2020, as part of the extraordinary measures announced by the Saudi government to support taxpayers during the current economic climate, it has been possible for taxpayers importing goods into the KSA to pay and recover the import VAT through their VAT returns, rather than paying the VAT due at the point of entry.



In practice this means that the VAT is not paid across to the customs authorities but instead entered into box 9 of the VAT return, enabling the reverse charge mechanism to apply. Immediate benefits to the taxpayer include a positive cash flow impact, less risk of erroneous import VAT recovery and VAT return errors, while minimizing compliance obligations on the taxpayer.

So while this suspension is currently providing major cash flow and administrative savings to businesses importing goods into KSA, as set out in the recent measures by the KSA government, the window is only open until 30 June 2020. It is not yet clear what the position will be on 1 July 2020, but on the assumption the suspension window closes, taxpayers will again need to start paying VAT on imports at the point of entry into the KSA until their approval requests under Article 44 are authorized. Therefore, the cash flow benefits to taxpayers from a VAT perspective to maximizing imports into the kingdom during the months of May and June are clear. Should you wish to discuss this matter in more detail, please do not hesitate to contact us.

Contacts



Mark Junkin
ME Indirect Tax Leader
Deloitte Middle East



Owen Griffiths
Director, Indirect Tax
Kingdom of Saudi Arabia
Deloitte Middle East



إدارة الضريبة غير المباشرة في ظل أزمة كوفيد-19 السيولة النقدية: ضريبة القيمة المضافة على الاستيراد في المملكة العربية السعودية



إلا أنه واعتباراً من 18 مارس 2020 وكجزء من التدابير الاستثنائية التي أعلنت عنها الحكومة لدعم دافعي الضرائب خلال هذه المرحلة الحرجة، فقد أصبح بإمكان دافعي الضرائب الذين يستوردون السلع إلى المملكة، سداد ضريبة القيمة المضافة عن الواردات واستردادها من خلال إقرارهم الضريبية بدلاً من سداد ضريبة القيمة المضافة المستحقة عند نقطة الدخول. ومن الناحية العملية، فإن ذلك يعني عدم دفع ضريبة القيمة المضافة لهيئات الجمارك وإنما يتم تعيينها في الخانة (9) من الإقرار الضريبي، مما يتيح تطبيق آلية الاحتساب العكسي. ومن المزايا الفورية لهذه العملية التي يستفيد منها دافع الضرائب أنّ لها تأثير إيجابي على التدفق النقدي، ومخاطر أقل من حيث استرداد ضريبة القيمة المضافة على الاستيراد عن طريق الخطأ ووجود أخطاء في الإقرار الضريبي، وتخفيض التزامات الامتثال على دافع الضرائب.

وعلى الرغم من أنّ هذا التعليق يساعد حالياً في توليد تدفق نقدي كبير وفورات إدارية بالنسبة للأعمال التي تستورد السلع إلى المملكة، كما هو موضح في الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة السعودية، وإن كانت لن تتم إتاحتها حتى 30 يونيو 2020. وفي حين أن الإجراءات التي سيتم اتخاذها اعتباراً من 1 يوليو 2020 لم تتضح ملامحها بعد، ولكن مع افتراض غلق نافذة التعليق، سيكون دافع الضرائب بحاجة مرة أخرى إلى البدء بسداد ضريبة القيمة المضافة عن الواردات عند نقطة الدخول إلى المملكة إلى حين الموافقة على الطلبات المقدمة بموجب المادة (44). وبالتالي، يكون دافع الضرائب قد استفادوا من التدفقات النقدية المحققة في شهري مايو ويونيو من منظور ضريبة القيمة المضافة وفي سياق زيادة الواردات إلى المملكة إلى المملكة.



منذ تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية (المملكة) في 1 يناير 2018، نصّت المادة (44) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة على قيام دافعي الضرائب الذين يستوردون السلع، وبموجب موافقة الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة)، بسداد ضريبة القيمة المضافة واستردادها في الوقت نفسه من خلال الإقرار الضريبي. وعلى الرغم من ذلك، إلا أنّ الوضع لم يكن كذلك في الواقع، حيث تعيّن على دافعي الضرائب سداد ضريبة القيمة المضافة عن قيمة وارداتهم للجمارك السعودية عند نقطة الدخول إلى المملكة، وذلك من أجل إدخال هذه السلع في حيز التداول الحر. ومما لا شكّ فيه أنّ متطلبات سداد ضريبة القيمة المضافة بشكل فوري من قبل الأعمال التي تستورد كميات كبيرة من السلع على أساس شهري، كان له أثر كبير على التدفق النقدي.

إضافة إلى ما تقدّم، تضمّنّت المادة (44) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة عدداً من الشروط الواجب استيفؤها لكي تنظر الهيئة في الموافقة على الطلب. ويشمل ذلك قيام دافع الضرائب بتقديم إقرارات ضريبية شهرية واستيراد السلع على أساس شهري، وقيامه بتقديم جميع إقراراته الضريبية والمبالغ المسددة ضمن المواعيد المقررة خلال الاثني عشر شهراً السابقة، واستيفاء جميع التزاماته الأخرى المتعلقة بضريبة القيمة المضافة، وأخيراً، تقديم إثبات كافٍ باستقرار وثبات الحالة المادية لدافع الضرائب. كما تنصّ اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه للهيئة رفض الطلبات إذا رأت أنّ هناك مخاطرة تتمثل في عدم سداد ضريبة القيمة المضافة، وقد توصّل إلى فهمنا مؤخراً أنّ غالبية الطلبات لا تزال معلقة.

جهات التواصل

مارك جنكين
مسؤول الضرائب غير المباشرة
ديلويت الشرق الأوسط



أوين غريفيث
مدير تنفيذي، الضريبة غير المباشرة
المملكة العربية السعودية
ديلويت الشرق الأوسط

